قياس الآثار التبادلية بين التكتلات الاقتصادية والأزمات، حالة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية للفترة 1980-2012

Measuring the effects of reciprocity between the economic blocs and crises-The case of USA within the bloc, the Free Trade Area of North America for the period 1980-2012

عقبة عبد اللاوي[1]*، لطفي مخزومي [2]، يحي عبد اللاوي [3]

[1]جامعة الوادي، الجزائر (okbabde@gmail.com)

[2]جامعة الوادي، الجزائر (lotfimekhzoumi39@gmail.com)

[3]جامعة الوادي، الجزائر (abd.yahya@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2017؛ **تاريخ القبول**: 2017؛ **تاريخ النشر**: 01 ديسمبر 2018

ملخص: تُركّز هذه الدراسة الضوء على تحليل العلاقة بين التكامل الاقتصادي والأزمات، ارتكازا على تحليل اختبار التغير الهيكلي للنموذج الذي تم صياغته للولايات المتحدة الأمريكية. في محاولةٍ لتحديد إذا ما كان التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والذي يرمز له اختصارا بتكتل النافتا، أحدث تغيراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده، أي إثبات وجود فرق في تأثير الأزمة قبل وبعد الاتفاق وباقي المتغيرات المستقلة، في تفسير المتغير التابع الممثل في الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية : الأزمات، التكتلات، الولايات المتحدة الأمريكية، النافتا، اختبار التغير الهيكلي.

رموز **jel**: G01, H2 , F31, E31

Abstract: This study sheds light on the analysis of the correlation between economic integration and the crises, based on the analysis the test of structural change in the model, which has been drafted to USA, in an attempt to determine if the integration as Applied in the Free Trade Area of North American, Which is symbolized by bloc NAFTA, latest a change in parameters of the model before and after the bloc,this is proof of the existence of difference in the impact of the crisis before and after the agreement, and the rest of the independent variables in the interpretation the dependent variable, representative in the GDP.

Key words: the crises, the blocs, USA, NAFTA, Chow Test

(JEL) Classification : G01, H2 , F31, E31

* المؤلف المرسل.

تمهيد :

عقب نهايات الحرب العالمية الثانية العام 1945، وعلى أثر الأعطاب التي أفرزتها الحرب على مستويي المالية والاقتصاد الدوليين، بدأت الجهود تتوالد ضمن سياق محاولات ترميم تلك الاختلالات متعددة الصُعد اقتصادياً، مالياً وحتى سياسياً وعسكرياً... كل ذلك أملاً لإفنائها (أي تلك الاختلالات)، الحد من تفاقمها، وردم معابر إعادة توالدها.

على مستوى العمق، الملموس تاريخيا أنّ جملة تلك الجهود وبرغم تنوعها على مستوى السطح ارتكزت في جوهرها على مرجعيات الفكر الليبرالي الممتد منذ منتصف القرن الثامن عشر، وذلك ما يُمكن المُحاججة له بيسر مثلاً عبر إفرازات كل من اجتماعيي «بروتن وودز» و«جنيف» بتأسيس مؤسستي النقد والمالية الدوليتين العام 1945 وإبرام «الاتفاق العام للتجارة والتعريفات الجمركية» سنة 1947.

وتزامنا مع ذلك التوحد لنمط «السياسة الاقتصادية» دولياً باعتناق الجميع طوعاً وقسراً لمبادئ «الليبرالية الاقتصادية» وصنوا مع الفطرة التي وصمت بها الرأسمالية منذ بداياتها منتصف القرن الثامن عشر، باعتبارها آلية توليد دورية للأزمات المالية والاقتصادية، وضمن سياق محاولات تجديد الذات وتجاوز مطب تلك الوصمات، طفت ظاهرة «التجمعات الاقتصادية» (المؤسساتية والجغرافية) وغزت المشهد الاقتصادي الدولي كطرح جديد لتجاوز مشكلات الرأسمالية الجديدة، بما تُتيحه من فرص للتخصيص الأمثل للموارد وخلق للتجارة وتعزيز تيار النمو الاقتصادي وأثر صافي لخلق التنمية، وبما تُساهم فيه الدول المتكاملة من استقرار سياسي واقتصادي في التكتل المجسد تطبيقيا باختلاف صيغته ومراحله. وارتباطا بذلك برزت الجهود لفحص العلاقة التبادلية بين الظاهرتين: «الأزمات» و«التكتلات».

إلى أي مدى ساهم اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في التخفيف من الآثار السلبية للأزمات الداخلية والخارجية على الاقتصاد الأمريكي؟

أولا: الإطار نظري للدراسة:

عُنيت مجموعة من الدراسات بالموضوع محل الدراسة، ونورد في ما يلي بعضها:

1.دراسة ماريك بليكا (*Marek Belka*): تطرقت الدراسة إلى كون الأزمة المالية العالمية أكبر اختبار لتكتل الاتحاد الأوربي الذي توثقت عراه منذ سنوات بسلاسة، مضيفا أعضاء جدداً، وملغياً الحواجز التي تقسّم شعبه، ومحققاً ازدهاراً للإقليم المتكامل، وناقشت الدراسة هل سيتمكن الاتحاد الأوربي من تجاوز الآثار السلبية للأزمة، وهل ستسهم آليات التنسيق الاقتصادي والمؤسسات المالية والسياسية القائمة والضوابط المالية والنقدية المتخذة في نطاق الاتحاد الأوربي في الحد من الآثار السلبية لأكبر أزمة مالية منذ 1929.

2. **دراسة ماسهيرو كاواي، دومينيكو لومباردي (*Masahiro. K, Lombardi, D 2012*)،[1] (*Domenico, 2010 Lombardi*)** [2] ، وقد ركّزت الدراستان حول دور الترتيبات المالية الإقليمية التي تتراوح من التمويل الحكومي وتجميع احتياطات النقد الأجنبي إلى ترتيبات لمبادلة العملة. والسمة التي تشترك فيها جميع هذه المبادرات، برغم تنوعها الجوهري، أنّها نشأت جميعا من عمق الجهود الأوسع لتعزيز التكامل الإقليمي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، وممانعة الأزمات. وعملياً تُشير الدراسة إلى أنّ الجهود الإقليمية المُشار إليها خاصة ما تعلق بالشق الآسيوي تحتاج إلى مزيد من المناقشات والتغيرات على الأحكام الحالية لتعمل بكفاءة مستقبلا لعلاج آثار الأزمات والحد من تفاقمها وانتشارها.

3 . دراسة (*Ulrich Volz*, 2012)[3] : وقد استخلص الباحث أهم الدروس المتعلقة بالأزمة اليونانية وأزمة منطقة اليورو وأوجه الاستفادة لبقية التكتلات الاقتصادية خاصة التجربة الآسيوية، خاصة التكتلات الطامحة لارتقاء إلى مرحلة الاتحاد النقدي. وقد أشار الباحث أنّ الأزمة في منطقة اليورو كشفت عن وجه آخر من الأزمات ناهيك عن أعباء الأزمة المالية والاقتصادية، وهي أزمة سياسية نابعة عن عدم انتظام الردود والاستجابات بين حكومات منطقة اليورو، ناهيك عن الخلاف الناشئ بسبب المصالح المتناقضة مما ولّد استجابات فاترة وضعيفة إزاء الأزمة. وقد بين الكاتب أنّ شروط «الاتحاد النقدي» شكّل تحدياً لصناع السياسات، هذه الشروط والتنظيمات النظرية وما يرتبط بها من تعقيدات من الناحية المؤسساتية والتطبيقية، حالت دون انتهاج حلول مهمة واتخاذ تدابير سريعة لحل الأزمة اليونانية، والاكتفاء باتخاذ الحلول الجزئية التي لم تكن أبداً كافية لعلاج مكامن الخلل، ما مكّن العدوى من الانتشار وانتقال الضعف إلى بلدانٍ أعضاءٍ في المنطقة، وقد ربط الكاتب التباطؤ في وضع حلولٍ جذريةٍ للأزمة إلى طبيعة الأُطر القانونية المنظمة للاتحاد النقدي.

كما اهتمت الدراسة بالعلاقة التكاملية في الأدوار بين صندوق النقد الدولي وكذا المؤسسات الإقليمية بالتكتل، ويرى الكاتب أنّه يتعين أن يكون هناك فهماً مشتركاً لدرجة التغير الحادثة في توزيع العمل، فعند نشوب أزمة صغيرة على النطاق في بلد أو بلدين صغيرين، غالبا ما يكون الترتيب المالي الإقليمي أكثر قدرة على توفير الإقراض أثناء هذا النوع من الأزمات دون مشاركة من صندوق النقد الدولي، أمّا في حالة الصدمات النظامية أو الأزمات التي تعصف بكامل المنطقة، قد يتعين أن تتكاتف جهود الترتيبات الإقليمية وصندوق النقد الدولي، بالنظر

إلى مدى ترابط المناطق الفردية مع الاقتصاد العالمي ومحدودية الإقراض لديها، لذلك سيكون من الأفضل العمل على تفاصيل التعاون بين الترتيبات الإقليمية وصندوق النقد الدولي مسبقا لتجنب الاحتكاكات في أوقات الأزمات.

4 . كما تطرق كل من (***Klender Cortez , Jorge Castillo***) [4] في دراستهم إلى مستويات انتقال الأزمات بين الدول، وتأثيرات كل من الأزمة المكسيكية 1994، والأزمة الأرجنتينية 2001، والأزمة المالية الأمريكية 2008، على اقتصاديات الدول الثلاث، على اعتبار أنّ الأرجنتين عضو ضمن منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين، والمكسيك عضو في المنطقة السابقة إضافة إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وقد خلص الباحثين إلى أنّ هناك مجموعة من المتغيرات التي تساهم في انتقال عدوى الأزمات في نطاق الأقاليم المتكاملة، كما أكدوا تأثير الأزمة المكسيكية على الاقتصاد الأرجنتيني، في حين لم يتم تسجيل أثر واضح للأزمة الأرجنتينية على الاقتصاد المكسيكي وفقا للنموذج الذي تم صياغته من طرف الباحثين، في حين أنّه وعند اعتماد النموذج الذي صيغ من طرف (*Bekaert*) ضمن دراسته: (*Market Integration And Contagion*) يُسجل أثر انتقال للأزمة الأرجنتينية إلى الاقتصاد المكسيكي. ومن خلال الدراسة أكّد الباحثان أنّ أزمة الرهون العقارية الأمريكية قد كان لها واضح الأثر على كل من الاقتصاد المكسيكي والأرجنتيني.

عموما يُمكننا القول أن أغلب الدراسات السابقة تركزّت حول تحديد ماديات انتقال الأزمات لدول التكتل وشدّة أثرها، أو مدى تماسك ومستقبل التكتل على إثر هذه الأزمات. وفي هذه الدراسة فإنّا سنُركّز التحليل حول اختلاف أثر الأزمات قبل وبعد التكتل، لتحديد إذا ما شكّل التكتل قوة ممانعة للأزمة، أم أنه ساهم في تعميق الأزمات وشدة أثرها. وعليه فإننا سنهتم بقياس الاختلاف الحاصل في تأثير الأزمة على الاقتصاد الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية، وتُشكّل سنة دخول الاتفاق حيز التنفيذ محورا للمقارنة، للحكم إذا ما كان التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية أحدث تغيراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده، أي إثبات وجود فرق في تأثير الأزمة قبل وبعد الاتفاق وباقي المتغيرات المستقلة، في تفسير المتغير التابع الممثل في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: الطريقة والأدوات

لقد تم الاعتماد على مجموعة من الطرق والمقاربات والاختبارات وذلك بمرتجى التحديد الدقيق للعلاقة بين المتغيرات الخارجية والداخلية محل الدراسة، بما يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة. ومما أُعتمد عليه ما يلي:

- ✓ اختبارات الارتباط للمتغيرات (Correlation Test).
- ✓ اختبار مدى مناسبة النموذج
- ✓ اختبار *Durbin-Watson*
- ✓ طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS في تقدير النماذج.
- ✓ اختبار التغير الهيكلي

اختبار شاو (*The Chow Test*) من الأساليب المعتمدة في الاقتصاد القياسي، صُمم في الأصل لتحليل نفس المتغيرات في فترتين زمنيتين مختلفتين أو أكثر، لتحديد ما إذا كانت متماثلة بما يكفي لتكون مجمعة معاً، بتعبير آخر فإنّ اختبار *Chow* يعنى قياس عدم تغير معالم النموذج خلال العينتين[5]. وعمليا، تُعبر العبارة الآتية عن اختبار التغير الهيكلي كما يلي[6]:

$$F = \frac{[S-(s_1+s_2)]/K}{(s_1+s_2)/(n_1+n_2-2K)}$$

حيث:

S: مجموع مربعات البواقي في النموذج التجميعي المقدر باستخدام المشاهدات الكلية المتاحة للفترة قبل التكتل والفترة بعد التكتل معا.

S_1 : مجموع مربعات البواقي في النموذج المقدر للفترة قبل التكتل فقط.

S_2 : مجموع مربعات البواقي في النموذج المقدر للفترة بعد التكتل فقط .

n_1 : عدد المشاهدات للفترة قبل التكتل.

n_2 : عدد المشاهدات للفترة بعد التكتل.

k : عدد المعلمات الهيكلية المقدرة في كل النموذج.

ثالثا: نموذج ومتغيرات الدراسة ومصادر البيانات

هناك عدة نماذج قد تم استخدامها في الدراسات [7] التي تناولت تحليل آليات انتقال عدوى الأزمات باختلاف أنواعها، فمن الدراسات ما تُركّز على عامل الأسواق المالية كآلية عدوى، وأخرى تُركّز على العملة كعامل رئيس في انتقال العدوى، وفي هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج خطي متعدد من عشر متغيرات، وتحديدا الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP_R) كمتغير تابع، على افتراض أنّه دالة في كل من الأزمات (*Crisis*) كمتغير مستقل في شكل متغير وهمي (نوعي) (مع إعطاء القيم 1: أزمة الداخلية، 2: أزمة خارجية،3: عدم وجود أزمة)، وباقي المتغيرات المستقلة ممثلة في: الصادرات (*EXP*)، والواردات (*IMP*)، والاستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*)، وصافي عوائد المقيمين (*NR*)، واستهلاك القطاع العائلي (*HCE*)، وإنفاق القطاع الحكومي (*GFCE*)، وكذا تراكم رأس المال الثابت (*GCF*)، وسعر الصرف (*RERE*)، ومعدل التضخم (*Inf*) كمتغير مستقل كذلك.

بصفة عامة فإنّ الأدبيات المتعلقة بتطورات الناتج لم تقدم تبريرا فيما تعلق باختيار مجموعة محددة لمحددات تطور الناتج، إلاّ أنّ معظم الدراسات النظرية والتطبيقية المختلفة والمتعلقة بدراسة محددات نمو وتطور الناتج اشتملت على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يُتوقع أن تؤثر في الناتج. وتتمثل أهم هذه المتغيرات في الاستثمار المحلي، الاستهلاك المحلي، الصادرات وانحراف سعر الصرف الحقيقي، ومعدلات التضخم[8].

وقد تمّ صياغة النموذج بناء على محددات الطلب الكلي وفقا للتحليل الكينزي، ونظرية حسابات الناتج الوطني، وقد تمّ إدراج متغير الاستثمارات المتدفقة إلى الخارج *FDI* (في شكل استثمار أجنبي مباشر) لجانب من الاعتبار أنّ تدفقات رأس المال الوطنية عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعني تحويل للادخار عن الاستثمار المحلي وبالتالي سيكون لها أثر على الناتج، كما أنّ متغير التضخم ذو أثر على الناتج لجانب من الاعتبار أنّ هذا الأخير يُمثل حاصل ضرب مجموع الكميات المنتجة في مستوى الأسعار، بناء على طريقة المنتجات النهائية في حسابات الناتج. وعليه فإنّ الزيادة أو النقصان في الناتج قد تُعزى إلى الزيادة في الكميات المنتجة أوقد تربط بتغيرات مستويات الأسعار، أي بمستويات التضخم في البلد. في حين يُؤثّر متغير سعر الصرف الحقيقي وانحرافه عن مستويات التوازن على مستويات الناتج.

أمّا الأزمة فهي أوقات حرجة تمر بها اقتصاديات الدول، وتُؤثّر على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية من أهمها الناتج المحلي عبر مداخل متعددة، وقد اعتبرنا متغير الأزمة متغيرا مستقلا نوعيا (وهمي)، مقسمين الأزمات إلى أزمة داخلية تعصف بأحد دول التكتل، وأخرى خارجية يكون منشؤها إقليم أو دولة من خارج النطاق المتكامل.

وقد منحنا درجة (1) للأزمات الداخلية، على اعتبار أنّ الأزمة التي تعصف بأحد دول التكتل يكون لها أثر على مجموعة من المتغيرات أهمها الصادرات والواردات التي تُساهم الاتفاقيات الإقليمية الجديدة في دعمها وتشجيعها في حالات الاستقرار الاقتصادي. ومنحنا درجة (2) للأزمات الخارجية، على اعتبار أنّ التشابكات الدولية بين الأقاليم والدول في الاقتصاد العالمي يُعزّز من أثر التغذية العكسية سواء في حالات الرخاء الاقتصادي، أو زمن الأزمات، ما يكون له أثر على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن أهمها الناتج. في حين اعتبرنا درجة (3) حالة عدم وجود أي أزمة.

وبذلك يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$Y_{it} = C + \alpha x_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$GDP_R = f(Crisis, EXP, IMP, FDI, NR, HCE, GFCE, GCF, RERE, Inf).$$

والنموذج المُشار إليه في صيغته الاحتمالية يُكتب على الشكل الآتي:

$$GDP_R = \beta_0 + \beta_1 Crisis + \beta_2 EXP + \beta_3 IMP + \beta_4 FDI + \beta_5 NR + \beta_6 HCE + \beta_7 GFCE + \beta_8 GCF + \beta_9 RERE + \beta_{10} Inf + U$$

حيث (U) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة *(error term)* والذي يُفترض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج (β_0 , β_1 , β_2 , β_3 , β_4, β_5 , β_6 , β_7 , β_8 , β_9, β_{10}). ومع افتراض المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض، فإنّنا نستبعد وجود التكامل المتزامن للمتغيرات، مع إمكانية وجوده.

وبيانات المتغيرات في قيمها الحقيقية، وقد تم الاعتماد على إحصائيات التقارير السنوي للمنظمات الدولية والإقليمية، وتغطي الإحصائيات المستخدمة الفترة 1980-2012 كما هو مبين في الجدول الموالي.

جدول رقم (1): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
GDP_R	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويُمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة في الحيز الجغرافي للبلد في فترة زمنية عادة ما تكون سنة. والبيانات المرتبطة بالمتغير مقدرة بمليار دولار. (100 = 2005)	World Bank, World Development Indicators, http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators International Financial Statistics of the IMF, www.imf.org/external/data.htm
EXP	الصادرات وهي تُمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً والموجهة لتلبية طلب العالم الخارجي. والبيانات المرتبطة بالمتغير مقدرة بمليار دولار. (100 = 2005)	www.wto.org
IMP	قيمة السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي والموجهة لتلبية الطلب المحلي. والبيانات مقدرة بمليار دولار. (100 = 2005)	www.wto.org
FDI	يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنّه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات. ويمكن أن يتخذ أشكالا متعددة كإنشاء مشروع جديد أو تملك أصول منشأة، أو من خلال الدمج والاستحواذ. والبيانات مقدرة بمليار دولار. (100 = 2000)	UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx
HCE	ويمثل مجموع قيمة الإنفاق على السلع والخدمات المُعمرة وغير المعمرة من طرف القطاع العائلي. والبيانات المرتبطة بالمتغير مقدرة بمليار دولار. (100 = 2005)	UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx
GFCE	ويُمثل إنفاق الدولة على السلع والخدمات والتجهيزات المختلفة بمرتجى تقديم خدمة للمجتمع، وقيامها بوظائفها لتحقيق أهدافها، وينقسم إلى ثلاثة أقسام : الإنفاق الجاري؛ الإنفاق الاستهلاكي؛ الإنفاق الاستثماري. والبيانات المرتبطة بالمتغير مقدرة بمليار دولار. (100 = 2005)	UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx
GCF	الإنفاق الاستثماري: ويشمل الإنفاق على التغير في حجم المخزون الإجمالي؛ والإنفاق التجهيزات الرأسمالية والمعدات والأدوات والآلات. البيانات مقدرة بمليار دولار. (100 = 2005)	UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx
Inf	التضخم: ويمثل ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر. نسبة مئوية (100 = 2000)	UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx
RERE	يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة. (100 = 2000)	UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx
NR	صافي عوائد الملكية ويمثل عوائد المقيمين مطروحا منها عوائد غير المقيمين. مقدرة بمليار دولار. (100 = 2005)	UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx
Crisis	الأزمة وتنقسم إلى أزمة داخلية أو خارجية، تم تقديرها بإعطاء الدرجات 1: أزمة الداخلية، 2: أزمة خارجية، 3: عدم وجود أزمة	الجدول 1

المصدر: من إعداد الباحثين

رابعا: تقدير النموذج وتحليل النتائج:

1. نتائج الانحدار وتفسير النموذج:

تم تقدير النموذج باستخدام برنامج *SPSS 21*، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (*OLS*) وباستخدام طريقة *STEPWISE* وقد كانت النتائج كما يلي:

$$GDP_R = 197.162 + 1,316EXP - 0,779IMP - 0,453FDI + 0,895HCE + 0,908GFCE + 1,077GCF - 16,965crisis - 18,266Inf$$

(14,165) (13,076-) (3,672-) (22,676) (10,183) (18,359) (2,396-) (5,574) (5,883-)

$$R^2 = 0.996 \quad , \quad \overline{R}^2 = 0.995 \quad , \quad F = 125255,704 \quad , DW = 1,931$$

بخصوص التفسير المرتبط بإشارة المتغيرات نُسجل إيجابية الإشارة بالنسبة لكل من متغير الصادرات (EXP) و إنفاق القطاع العائلي (HCE) والإنفاق الحكومي (GFCE) وكذا الإنفاق الاستثماري (GCF)، على اعتبار أنّ هذه المتغيرات الاقتصادية ترفع من الطلب الكلي وكمحصلة لذلك ترتبط بعلاقة طردية مع الناتج. في حين الإشارة السالبة المتعلقة بالواردات (IMP) ترتبط بالتأثير السلبي لهذا المتغير على الطلب الكلي، وبذلك يرتبط بعلاقة عكسية مع الناتج. أما بخصوص الإشارة السالبة لمتغير التضخم (Inf) فكلما ارتفع المستوى العام للأسعار فإنّ ذلك بالضرورة يُؤدي إلى انخفاض قيمة الناتج الحقيقي الذي يُمثل قيمة الناتج الاسمي على معدل التضخم. أمّا تدفقات الاستثمار الأجنبي فهي ترتبط بعلاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي وهو ما ظهر في النموذج بالإشارة السالبة على اعتبار حين يُنظر اقتصاديا إلى تدفقات رأس المال عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أنها تحويل للادخار عن الاستثمار المحلي. في حين أنّ الإشارة السالبة للأزمات (crisis) تُدلل على الأثر السلبي للأزمات على الاقتصاد الحقيقي وتحديداً الناتج المحلي وفقا للدرجات المعطاة لهذا المتغير. وهذه العلاقات تتناسب مع تفسيرات النظرية الاقتصادية.

2. اختبار مدى مناسبة النموذج:

الفرضية الصفرية: النموذج غير مناسب

الفرضية البديلة: النموذج مناسب

قيمة $F = 125255,704$

قيمة $Sig = 0.000$

بما أنّ قيمة sig أقل من 5% إذاً النموذج مناسب وجيد للتنبؤ.

الجدول 2 . تحليل التباين الولايات المتحدة الأمريكية

ANOVA[a]

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	679735803,486	8	84966975,436	125255,704	,000[b]
Residual	16280,356	24	678,348		
Total	679752083,841	32			

a. Dependent Variable: GDP_R

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

3. قيمة *Adjusted R square* :

وتُبين قيمة *Adjusted R square* المبينة في الجدول 3 أنّ المتغيرات تفسر النموذج بدرجة عالية.

الجدول 3 .معامل التحديد المعدل الولايات المتحدة الأمريكية

Model Summary[k]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
10	,998	,996	,995	26,0451176	1,931

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

4. المعاملات :

وتُبيّن المعلمات قوة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، ونلاحظ من الجدول 20 أنّ المتغير الأكثر تأثيراً في المتغير التابع بالنسبة للنموذج الأمريكي يتمثل في الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي (HCE) ويليه بالترتيب متغير الإنفاق الحكومي (GCF) ومن ثمّ الصادرات (EXP) والواردات (IMP) والإنفاق الاستثماري (GFCE)، ونلاحظ أنّ متغير الأزمة (crisis) الأقل تأثيراً في النموذج.

ويرجع ذلك أساساً لطبيعة الاقتصاد الأمريكي الذي اعتمد في نموه ولعقود على تيار الطلب الاستهلاكي العائلي، إضافة إلى الإنفاق الحكومي والذي يُعتبر أداة من أدوات السياسة المالية تسعى الدولة من خلاله إلى تقوية تيار الطلب الكلي، في حين أثري الصادرات الإيجابي والواردات السلبي يُبرره حجم التبادلات التجارية للقطب الأمريكي الذي يستأثر بما يقارب ثلث التجارة العالمية.

الجدول 4. معاملات النموذج الولايات المتحدة الأمريكية

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	197,162	35,373		5,574	,000		
HCE	,895	,039	,642	22,676	,000	,117	8,565
GCF	1,077	,059	,184	18,359	,000	,107	9,341
EXP	1,316	,093	,177	14,165	,000	,154	6,514
IMP	-,779	,060	-,142	-13,076	,000	,117	8,539
GFCE	,908	,089	,148	10,183	,000	,459	2,178
Inflation	-18,266	3,105	-,010	-5,883	,000	,353	2,837
FDI	-,453	,123	-,009	-3,672	,001	,166	6,027
crisis	-16,965	7,080	-,003	-2,396	,025	,719	1,390

a. Dependent Variable: GDP_R

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

وتجدر الإشارة إلى أنّ انخفاض قوة تفسير متغير الأزمة للمتغير التابع (الناتج) يرجع لمجموعة من العوامل أهمها تأثير متغير الأزمة المباشر في مجموعة من المتغيرات المستقلة والتي بدورها تؤثر بصورة مباشرة على مستوى الناتج ومعدلات نموه من أهمها الإنفاق الاستهلاكي (HCE) لجانب من الاعتبار أنّ الأفراد يلجؤون عادة إلى خفض استهلاكهم زمن الأزمات، ويميلون إلى الادخار تحسباً لحالات الركود الاقتصادي وما ينتج عنه من انخفاض في التوظيف أو ارتفاع عمليات التسريح للعمالة، وبذلك يلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال عاطلة. كما تُؤثر الأزمة بصورة مباشرة على حجم التبادلات التجارية سواء المتدفقة إلى الخارج في شكل صادرات للدول الأعضاء ضمن نطاق الإقليم المتكامل، أو المتدفقة إلى الشركاء التجاريين خارج نطاق التكتل خاصةً في حالات الأزمات العالمية، التي تُؤدي إلى تباطؤ الاقتصاديات الخارجية وكمحصلة لذلك انخفاض الطلب على السلع الأمريكية. أو المتدفقة إلى الداخل في شكل واردات نتيجة لانخفاض الطلب الاستهلاكي للأسر الأمريكية.

الشكل 1 .تكوين الناتج الأمريكي وفقاً لطريقة الإنفاق

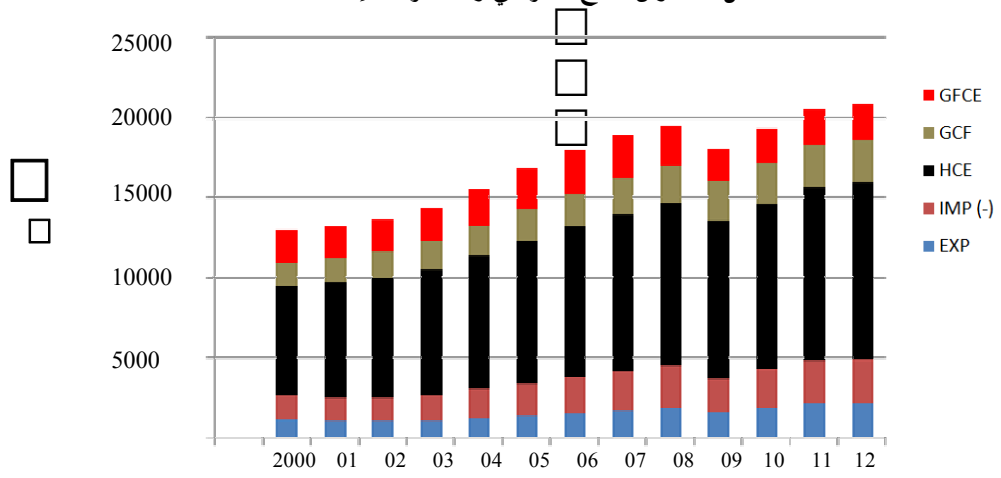

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على إحصائيات (http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx)

5. مشكلات النموذج :

1.5 مشكلة الارتباط الذاتي : تمّ إجراء اختبار *Durbin-Watson* على البيانات، وكانت نتيجة الاختبار المحسوبة 1,931 وبما أنّ تلك القيمة تقع بين القيمة الجدولية (4-DU) والقيمة الجدولية (DU) وهو المجال الذي يُشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي، إذا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

2.5 مشكلة التعدد الخطي: استخدمنا المعامل *Variance Inflation Factor* (VIF) حيث أنّ (VIF= 1/Tolerance) . إنّ الحصول على قيمة معامل VIF لأحد المتغيرات المستقلة تزيد عن 5 أو 10 تُشير إلى أنّ تقدير المعلمة المرافقة يتأثر بمشكلة التعدد الخطي، وإنّ قيمة VIF أقل من ذلك لمتغيرات النموذج تُشير إلى عدم تأثر أي منها بمشكلة التعدد الخطي. وحسب النتائج في الجدول السابق فإنّها تُشير إلى عدم وجود مشكلة تعدد خطي كون كل VIF أقل من 10.

3.5 مشكلة عدم التجانس: وللتحقق من فرضية تجانس تباين الخطأ العشوائي، قمنا بتمثيل قيم (GDP_R) على المحور الأفقي والبواقي المعيارية (*standardized residual*) على المحور الرأسي ولاحظنا من خلال الشكل الموالي،الناتج من مخرجات برنامج SPSS 21 أنّ النقاط تتوزع بشكل شريط أفقي متساوٍ حول الصفر؛ ممّا يدل على توافر فرضيات التحليل بصورة عامة، حيث لا يعاني النموذج من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي.

الشكل 2 . انتشار البواقي المعيارية لنموذج الولايات المتحدة

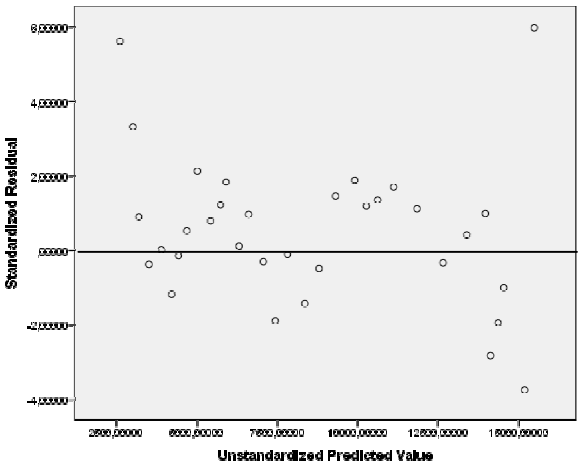

6 . اختبارات التغير الهيكلي (اختبار CHOW):

تقدير اختبار Chow للوقوف على مدى تماثل العلاقات أو اختلافها هيكليا من خلال تقدير قيمة F لهذا الاختبار وفقاً للمعادلة:

$$F = \frac{[S-(s_1+s_2)]/K}{(s_1+s_2)/(N_1+N_2-2K)}$$

الجدول 5 . تقدير النموذج للولايات المتحدة قبل التكتل

ANOVA[a,b]

Model	*Sum of Squares*	*Df*	*Mean Square*	*F*	*Sig.*
Regression	20587150,653	10	2058715,065	1686767361,375	,000[c]
Residual	,004	3	,001		
Total	20587150,657	13			

a. Dependent Variable: GDP_R
b. Selecting only cases for which VAR00001 = 0
c. Predictors: (Constant), crisis, REER, Inflation, FDI, Returns, EXP, GCF, GFCE, IMP, HCE

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

الجدول 6. تقدير النموذج للولايات المتحدة بعد التكتل

ANOVA[a,b]

Model	*Sum of Squares*	*Df*	*Mean Square*	*F*	*Sig.*
Regression	140945407,855	10	14094540,786	6123,919	,000[c]
Residual	18412,445	8	2301,556		
Total	140963820,300	18			

a. Dependent Variable: GDP_R
b. Selecting only cases for which VAR00001 =1
c. Predictors: (Constant), crisis, REER, FDI, Inflation, HCE, Returns, GCF, EXP, GFCE, IMP

$$F = \frac{[16280\ .356 - (0.04 + 18412\ .445)]/8}{(0.04 + 18412\ .445)/(14+19-16)} = -0.246$$

وبما أنّ القيمة المطلقة لـــ F المحتسبة والبالغة 0.246 أصغر من F المجدولة عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (8 ، 17) والبالغة 2.55، وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تغير هيكلي بين الفترتين .

وعليه فإنّ التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية تكتل النافتا لم يُحدث تغيراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده، أي لا يوجد فرق في تأثير الأزمة قبل وبعد الاتفاق وباقي المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع. ويرجع ذلك إلى أنّ أغلب الأزمات المُسجلة عصفت بالاقتصاد الأمريكي أساساً، إضافة إلى ما تمّ الإشارة إليه سابقاً فيما تعلق ببقاء مسار وهيكل التجارة البينية بين دول التكتل على حالها نتيجة للاحتباس التجاري البيني الذي بلغ 80% في الحالة المكسيكية وما يتجاوز 70% في حالة كندا. إضافة إلى العلاقات الاقتصادية المتعددة والعميقة مع باقي الدول والأقاليم التي حدثت فيها الأزمات.

7 .تحليل معاملات الارتباط

1.7 تحليل معاملات الارتباط بين متغير الأزمة وباقي المتغيرات

(Crisis BY GDP EXP IMP FDI RN HCE GFCE GCF Inflation REER)

حيث أنّ المتغير *Crisis* إسمي وبقية المتغيرات (*GDP EXP IMP FDI RN HCE GFCE GCF Inflation REER*) كمية *Nominal by Interval*، فإنّ المقياس المناسب هنا هو معامل «إيتا» (*Eta*) وهو من المقاييس الاتجاهية.

الجدول 7.معامل ارتباط *Crisis * GDP* للولايات المتحدة

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		GDP Dependent	,259

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير GDPفي الأزمة عالي جدا.

أمّا معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ GDP هي المتغير التابع (0,259) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) ضعيف، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في GDP منخفض.

الجدول 8. معامل ارتباط *Crisis * EXP* للولايات المتحدة

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		EXP Dependent	,339

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير الصادرات EXP في الأزمة تام. وهو ما يؤكّد التحليلات السابقة في الإطار النظري كون قناة الصفقات التجارية تحديدا من خلال معابر التصدير تُشكّل قناة عدوى اقتصادية تُساهم في تعميق حالات الركود الذي قد يصل إلى مستوى كساد، ليرتقي إلى سقف أزمة تعصف بالاقتصاد الحقيقي.

معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الصادرات EXP هي المتغير التابع (0,339) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) ضعيف، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في الصادرات EXP منخفض.

الجدول 9. معامل ارتباط *Crisis * IMP* للولايات المتحدة

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		IMP Dependent	,285

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير الواردات IMP في الأزمة تام. وهذه النتيجة تُؤكّد ما أشرنا له سابقا في الشق النظري كون أنّ آثار التغذية العكسية يكون لها بالغ الأثر في تعميق حدّة الأزمات، نتيجة التشابكات الاقتصادية بين الدول، فانخفاض واردات كندا مثلاً لها أثر مسترجع مماثل على صادراتها. وهو الأمر الذي يزيد من حدة الأزمة وعمقها. والعكس بالعكس.

أمّا عند اعتبار الواردات IMP هي المتغير التابع فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,285) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) ضعيف، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في الواردات منخفض.

الجدول 10. **معامل ارتباط** ***Crisis * FDI*** **للولايات المتحدة**

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		FDI Dependent	,285

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) وهو دليل على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي في الأزمة مرتفع جدا.

أمّا عند اعتبار FDI المتغير التابع فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,285) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) ضعيف، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في الواردات منخفض.

الجدول 11. **معامل ارتباط** ***Crisis * NR*** **للولايات المتحدة**

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		NR Dependent	,338

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

تأثير صافي عوائد الملكية في الأزمة تام وهو ما يؤكّده معامل ارتباط «إيتا» في الجدول.

أمّا عند اعتبار صافي عوائد الملكية **NR** المتغير التابع، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,338) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) ضعيفة للأزمة على صافي عوائد الملكية.

الجدول 12. **معامل ارتباط** ***Crisis * HCE*** **للولايات المتحدة**

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		HCE Dependent	,259

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

بحسب المخرجات المؤشّر عليها في الجدول أعلاه، فإنّ تأثير الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي *HCE* على الأزمة تام. وهو ما يتناسق مع تحليلات النظرية الاقتصادية الكلية. فإنّ لانخفاض الطلب العائلي على السلع والخدمات أثر على الطلب الكلي في الاقتصاد، وكنتيجة لذلك انخفاض أعمق في الدخل التوازني نتيجة لأثر المضاعف، وهو الأمر الذي يزيد من عمق المشكلات الاقتصادية، وحدة الأزمة.

أمّا عند اعتبار الاستهلاك *HCE* متغيراً تابعاً، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,259) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) منخفض للأزمة على متغير إنفاق القطاع العائلي.

الجدول 13. **معامل ارتباط** ***Crisis * GFCE*** **للولايات المتحدة**

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		GFCE Dependent	,267

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

وعند تحليل علاقة الارتباط بين الأزمة كمتغير تابع والإنفاق الحكومي GFCE كمتغير مستقل، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» كما هو مبين في الجدول (1,000) يُؤشّر على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير انفاق القطاع الحكومي على الأزمة عال جدا. ويُعزى ذلك لتأثير تغيرات الإنفاق الحكومي على الطلب الكلي والدخل التوازني. وعند حالات انخفاض هذا المتغير يكون ذلك مُعزِزا لتعميق الأزمة. كما أنّ الإنفاق الحكومي أحد مكونات الموازنة العامة المستخدم كأداة هامة ضمن آليات السياسة المالية لعلاج حالات التعثر الاقتصادي زمن الأزمات، وهو ما يُفسر قوة التأثير المسجل.

وفي حالة اعتبار الإنفاق الحكومي متغيرا تابعا، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,267) وهو ما يمكن تفسيره بعلاقة (تأثير) ضعيف للأزمة.

الجدول 14. **معامل ارتباط** ***Crisis * GCF*** **للولايات المتحدة**

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		GCF Dependent	,208

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

معامل ارتباط «إيتا» كون الأزمة متغير تابع (1,000) وهو دليل على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تراكم رأس المال الثابت ذو تأثير تام في متغير الأزمة.

أمّا عند اعتبار GCF متغيرا تابعا فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,208) وهو ما يُفسر بوجود علاقة (تأثير) ضعيفة، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في متغير تراكم رأس المال منخفض.

الجدول 15. معامل ارتباط *Crisis * Inflation* للولايات المتحدة

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		Inflation Dependent	,196

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

لمتغير مستوى التضخم تأثير تام على متغير الأزمة كونها متغير مستقل، وهو ما تُدلل عليه قيمة معامل ارتباط «إيتا». وضمن أسس السياسة الاقتصادية، فإنّ معدلات التضخم المنخفض أو السالبة في الوقت الحالي، تُشكّل مصدر قلق للكثير من صانعي السياسات الاقتصادية في العالم، حيث تُصرّ البنوك المركزية في دول مثل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، على رفع معدلات التضخم إلى مستويات مستهدفة (التضخم المنخفض، عند مستوى 2 %) من خلال ضخّ السيولة في السوق النقدي. وغالبا ما تلجأ السلطات النقدية إلى ذلك في أوقات الأزمات، حيث ينحسر النشاط الاقتصادي على نحو مقلق ويتراجع معدل التضخم مسببا آثارا لا تَقِل خطورة عن تلك التي يسببها التضخم المرتفع، وهو ما يستوجب من الحكومات التدخل لمحاولة رفع التضخم لتحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية.

فمستويات التضخم الأقل من المستويات المستهدفة تزامناً مع معدلات النمو الاقتصادي المتراجع، تُحدِث ما يُسمى بفجوة الإنتاج، وعندما يكون معدل النمو صفرا أو سالبا، فإنّ صانع السياسة لا بدّ أن يضطر إلى تحمّل قدر من التضخم لكي يواجه ضعف النمو من خلال تبني سياسات مالية أو نقدية توسعية. كما أنّه زمن الأزمات، غالبا ما تكون معدلات الفائدة في حدود دنيا (قريبة من الصفر)، فإذا كان معدل التضخم سالبا، فإنّ الاقتصاد يواجه مخاطر ما يسمى بمصيدة الانحسار السعري (*Deflationary trap*)، حيث يستمر تراجع معدل النمو مع كل انخفاض يحدث في معدل التضخم، بسبب ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي الناتج عن معدلات التضخم السالبة ($i_r = i_n - inf$)، وهو ما يُؤثّر على قرارات الاستثمار. وبالتالي يبرز الدور الاقتصادي لرفع معدلات التضخم التي ترفع من تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد عاطل خاصة عندما يكون الاقتصاد واقع ضمن فخ السيولة الكينزية، وكمحصلة لذلك تنشيط آليات الائتمان عندما تكون السياسة النقدية غير فاعلة تماما في التأثير في النشاط الاقتصادي عند المجال الكينزي.

أمّا عند اعتبار التضخم متغيرا تابعا فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,196) وهو ما يُفسّر بوجود علاقة (تأثير) ضعيفة، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في متغير التضخم ضعيف.

الجدول 16 . معامل ارتباط *Crisis * REER* للولايات المتحدة

Directional Measures

			Value
Nominal by Interval	***Eta***	***crisis Dependent***	1,000
		REER Dependent	,170

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

بحسب مخرجات والمؤشّر عليها في الجدول أعلاه، فإنّ تأثير سعر الصرف الحقيقي *REER* على الأزمة تام. ومن جانب التحليل الاقتصادي فإنّه عادة ما تلجأ الدولة لسياسة خفض سعر الصرف كآلية للحد من الأزمات، وذلك من خلال المداخل الآتية:

- تحسين تنافسية المنتج المحلي؛
- تنشيط القطاعات التصديرية ورفع قيمة الصادرات الوطنية؛
- تحسن وضعية الميزان التجاري؛
- تحسين وضعية الميزان الجاري وعلاج الاختلالات وخاصة العجز. (بحيث يكون لسياسة تخفيض العملة الأثر الواضح على الميزان التجاري للدولة من خلال زيادة الصادرات بمنحها ميزة تنافسية من خلال خفض سعرها مقابل السلع الأجنبية، والحد من السلع والخدمات المستوردة بعد ارتفاع أسعارها)؛
- الأثر على عبء القروض: فعندما يكون البلد دائنا، وعند استلام البلد ديونه والفوائد المترتبة عنها بالعملات الأجنبية، فإنّه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية. أمّا إذا استلم الديون والفوائد بالعملة الوطنية فسيحصل على نفس المقدار الذي أقرضه بدون تغيير. ويكون الأثر سلبي في حالة كون البلد مدينا.
- زيادة الدخل والرفع من التوظيف وخفض البطالة؛

◆ الأثر على تدفقات رؤوس الأموال: وفي هذا الصدد فإنّ لهذه السياسة أثرين مزدوجين: الأثر الأول احتمالية هروب رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في البلد عند استشعار قرب عملية خفض العملة (والتي تكون لها مقدمات سابقة) وتحويل أصولهم الموجودة في البلد إلى عملات أجنبية للحصول على مقدار أكبر منها قياسا لتلك التي يمكن الحصول عليها بعد التخفيض.

الأثر الثاني: بعد تخفيض قيمة العملة فإنّ ذلك يرفع من تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل سواء الهارب منها أو التدفقات الجديدة. بحيث يكون بمقدار أصحاب الأموال الحصول على كميات أكبر من العملة المحلية، وكمحصلة لذلك شراء أصول عينية بأسعار منخفضة بالعملة الأجنبية.

أمّا عند اعتبار سعر الصرف الحقيقي REER متغيراً تابعاً، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,170) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) منخفض جدا للأزمة على المتغير التابع.

2.7 تحليل معاملات الارتباط بين متغير الأزمة ومتغير التكتل

في هذا الجزء يتم تحليل معاملات الارتباط بين متغيرين وهميين (نوعيين) الأزمة ومتغير التكتل، لتحديد ما إذا كان هناك تأثير للتكتل على الأزمات، وتحديد إذا ما كان هناك أثر واضح للأزمة قبل وبعد التكتل.

الجدول 17 . الجدول التكراري المزدوج لدراسة العلاقة بين الأزمة والتكتل للولايات المتحدة

crisis * block Crosstabulation

Count

		block		***Total***
		0	**1**	
Crisis	**1**	4	3	7
	2	2	5	7
	3	8	11	19
Total		14	19	33

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

من الجدول نشير أنّ الأزمات التي شهدتها الولايات المتحدة قبل التكتل قد بلغ 4 أزمات، في حين بلغ عدد الأزمات الداخلية التي مست الولايات المتحدة أو أحد أعضاء التكتل 3. أمّا الأزمات الخارجية فقد بلغت 7 قبل التكتل وبعده.

الجدول 18. نتائج معاملات الارتباطات الاتجاهية بين الأزمة والتكتل للولايات المتحدة

Directional Measures

			Value	***Asymp. Std. Error[a]***	***Approx. T[b]***	***Approx. Sig.***
Nominal by Nominal	***Lambda***	***Symmetric***	,036	,092	,379	,705
		crisis Dependent	,000	,000	.[c]	.[c]
		Block Dependent	,071	,182	,379	,705
	Goodman and Kruskal tau	***crisis Dependent***	,013	,023		,659[d]
		Block Dependent	,036	,063		,567[d]
	Uncertainty Coefficient	***Symmetric***	,022	,039	,553	,552[e]
		crisis Dependent	,018	,033	,553	,552[e]
		Block Dependent	,026	,048	,553	,552[e]

a. Not assuming the null hypothesis.
b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.
c. Cannot be computed because the asymptotic standard error equals zero.
d. Based on chi-square approximation
e. Likelihood ratio chi-square probability.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

1.2.7 بالنسبة لمعامل ***Lambda***:

* الحالة الأولى: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط المتماثلة *Symmetric* التي لا تفرق بين المتغير التابع والمتغير المستقل، فنستطيع القول أنّه توجد علاقة ضعيفة جدا بين الأزمة والتكتل (0, 036)، إلاّ أنّها غير معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.* = 0,705) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

* الحالة الثانية: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط الاتجاهية *Directional* مع اعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع، فنستطيع القول أنّه لا يوجد مطلقا تأثير للتكتل على الأزمة (0,000).

* الحالة الثالثة: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط الاتجاهية *Directional* مع اعتبار أنّ التكتل هو المتغير التابع، فنستطيع القول أنّه توجد علاقة ضعيفة جدا بين الأزمة والتكتل (0, 071)، إلاّ أنّها غير معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.* = 0,705) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

2.2.7 بالنسبة لمعامل *Goodman and Kruskal tau*:

* الحالة الأولى: مع اعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع، فنستطيع القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للتكتل على الأزمة (0,013)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0,659 أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

* الحالة الثانية: باعتبار التكتل متغيرا تابعا، نستطيع القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للأزمة على التكتل (0,036)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 567 أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

3.2.7 بالنسبة لمعامل *Uncertainty Coefficient*:

* الحالة الأولى: إذا اعتبار المعامل من معاملات الارتباط المتماثلة *Symmetric* التي لا تفرق بين المتغير التابع والمتغير المستقل، فنستطيع القول أنّه توجد علاقة ضعيفة جدا بين الأزمة والتكتل (0,022)، إلاّ أنّها علاقة غير معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0,552 أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

* الحالة الثانية: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط الاتجاهية *Directional* مع اعتبار الأزمة هي المتغير التابع، فيمكننا القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للتكتل على الأزمة (0,018)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 552 أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا.

* الحالة الثالثة: إذا اعتبار المعامل من معاملات الارتباط الاتجاهية *Directional* مع اعتبار أنّ التكتل هو المتغير التابع، فنستطيع القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للأزمة على التكتل (0,026)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 552) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

الجدول 19. نتائج معاملات الارتباط المتماثلة بين الأزمة والتكتل للولايات المتحدة

Symmetric Measures

		Value	*Approx. Sig.*
Nominal by Nominal	*Phi*	,188	,557
	Cramer's V	,188	,557
	Contingency Coefficient	,185	,557
N of Valid Cases		*33*	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

* **بالنسبة لمعامل *Phi***: تدل قيمته (0,188) على وجود علاقة ضعيفة بين الأزمة والتكتل، كما أنّها علاقة ليست معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 557 أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

* **بالنسبة لمعامل *Cramer's V***: والذي تدل قيمته (0,188) على وجود علاقة ضعيفة بين الأزمة والتكتل، كما أنّها علاقة ليست معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 557 أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

* **بالنسبة لمعامل التوافق *Contingency Coefficient***: فتدل قيمته كذلك على وجود علاقة ضعيفة بين الأزمة والتكتل، كما أنّها علاقة ليست معنوية (لأنّ قيمة *Approx. Sig.*= 0, 557 أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا α=0.05.

ومن التحليل السابق يمكن استخلاص نتيجة مفادها أنّ تأثير الأزمات على التكتل ضعيفة في أغلب المعاملات التي تم قياسها. ونفس الشيء بالنسبة لتأثير التكتل على الأزمة. وكمحصلة لذلك فإنّ علاقة التأثير التبادلية بين المغيرين ضعيفة. وتجدر الإشارة أنّ الأزمات التي تمّ قياسها قبل التكتل وبعدها بلغ أربعة عشر أزمة، منها سبع أزمات خارجية، وهو الأمر الذي قد يُفسر ضعف تأثير هذه العلاقة التبادلية. كون نصف الأزمات كانت خارج نطاق الولايات المتحدة والإقليم المتكامل النافتا.

خلاصة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة قياس وتحليل دور التكتلات في التقليل والتخفيف من آثار الأزمات على الدول داخل التكتل، وذلك بالتركيز على حالة الولايات المتحدة الأمريكية في سياق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا). وللإجابة عن التساؤل المطروح وفيما تعلق بدور التكتلات ممانعة الأزمات المالية والاقتصادية فقد قمنا بدراسة اختبار التغير الهيكلي في محاولةٍ لتحديد إذا ما كان التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية تكتل النافتا أحدث تغيراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده، أي إثبات وجود فرق في تأثير الأزمة قبل وبعد الاتفاق وباقي المتغيرات المستقلة، في تفسير المتغير التابع الممثل في الناتج المحلي الإجمالي. وقد خلصنا إلى أنّ التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية تكتل النافتا لم يُحدث تغيراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده، أي لا يوجد فرق في تأثير الأزمة قبل وبعد نشوء التكامل الاقتصادي في صيغة الإقليمية الجديدة على المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية .

كما أنّ تأثير الأزمات على التكتل ضعيفة في أغلب معاملات الارتباط سواء معاملات الارتباط المتماثلة *Symmetric* أو معاملات الارتباط الاتجاهية *Directional* التي تم قياسها. ونفس الشيء بالنسبة لتأثير التكتل على الأزمة، وكمحصلة لذلك فإنّ علاقة التأثير التبادلية بين الأزمات والتكتل ضعيفة في حالة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

الهوامش والمراجع :

[1]. ماسهيرو كاواي، دومينيكو لومباردي، الإقليمية المالية، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 49، العدد3، سبتمبر 2012

[2] *Domenico lombardi, **Financial Regionalism :a Review of the issue**, the brookings institution, issues paper Global Economy and Development at brookings, Washington, November 2010*

[3] *. Ulrich Volz, **Lessons of the European Crisis for Regional Monetary and Financial Integration in East Asia**, Asian development Bank Institute, ADBI Working Paper Series, No 347, Japan, February 2012.*

[4] *. Klender Cortez , Jorge Castillo, Martha Rodriguez, Gabriela Torres, FINANCIAL CRISIS OF USA AND THE THEORY OF TRANSMISSION: CASE OF MEXICO AND ARGENTINA, D. Ramirez, D. Ceballos; K. Cortez and M. Rodriguez, **Financial crisis: Theory and Practice**, Workshop IAFI at Financial Crisis 28/06/08*

[5] *. Howard B. Lee, Using the Chow Test to Analyze Regression Discontinuities, **Tutorials in Quantitative Methods for Psychology**, 2008, Vol. 4, N 2, P 46.*

[6]تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 162-163.

[7]. *Barry Eichengreen, Andrew K. Rose, Charles Wyplosz, **Contagious Currency Crises**, National Bureau Of Economic Research, Cambridge, MA 02138, July 1996, Paper Number 5681,PP 1- 48. http://www.nber.org/papers/w5681.pdf*

- *Kristin J. Forbes, Roberto Rigobon , No Contagion, Only Interdependence: Measuring Stock Market Co-Movements, **The Journal Of Finance**, October 2002, Vol 57,N5, PP 2223–2261. http://web.mit.edu/kjforbes/www/Papers/NoContagion-JOF.pdf*
- *Rajan Ramkishen, **Financial Crisis, Capital Outflows, And Policy Responses: Examples From East Asia,** Centre for International Economic Studies, University of Adelaid, Australia, Discussion Paper No. 0311, April 2003 , PP 1-35. http://www.adelaide.edu.au/cies/papers/0311.pdf*

[8]عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص 92.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، يحي عبد اللاوي (2018)، قياس الآثار التبادلية بين التكتلات الاقتصادية والأزمات حالة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية للفترة 1980-2012، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 04 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 65-78.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).